



إنترنتنا
شونال
ألترت



Funded by :



موجز السياسات: آب/أغسطس ٢٠١٨

حين تُصمَّم البرامج لتحقيق الاستقرار:

تكييف برامج سبل العيش والحماية لتعزيز الاستقرار
الاجتماعي في لبنان

ملخص

يهدف موجز السياسات هذا إلى تزويد التدخلات المستقبلية بالمعلومات حول المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين المستضعفين في لبنان وإلى اقتراح مناهج متكاملة لمواجهة مجموعة من التحديات في مجالات الحماية وسبل العيش والاستقرار الاجتماعي. تسلط الوثيقة الضوء على الدروس الرئيسية المستفادة والتوصيات الخاصة بالبرمجة متعدّدة القطاعات، كما تضع اليد على أمثلة محدّدة لتصميم نشاطات ضمن مشاريع بهدف تعزيز نتائج الحماية وتخفيف التوترات داخل المجتمع المحلي. تركز الوثيقة على خبرة خمس منظمات شريكة وهي - إنترنتناشونال ألرت International Alert، وأركنسيال Arcenciel، والمرصد اللبناني لحقوق العمّال والموظفين Lower، ودار السلام HOPE، والعيادة القانونية لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الحكمة. لقد نفّذ الشركاء بالتشارك مع بعضهم البعض مشروع «توفير الحماية وسبل العيش للجميع» بدعم من البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية RDPP في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ في منطقتي البقاع (وكان التركيز على البقاع الأوسط) وعكار (وكان التركيز على حلبا).



arcenciel.org
engage in development



مقدّمة

وهي النسبة الأعلى في البلاد^٦. إنّ التفاعل بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة قد انخفض مع مرور الوقت، ما أسهم بارتفاع في مستويات التوتر الاجتماعي. ففي عكار، ٥٥٪ من السكان اللبنانيين لم يتفاعلوا يوماً مع لاجئين سوريين (وقد لُمس ارتفاع نسبته ٢٢٪ في الاستطلاعات السابقة التي عُثِر عليها). أمّا في البقاع، فتبلغ نسبة الذين لم يحتكوا بسوريين في السابق ٣٧٪^٧. وتخلق تدخلات المجتمع المدني فرصاً محدّدة جداً للتواصل ودعم التوظيف لدى كلا اللاجئيين والمجتمعات المضيفة كسبيلٍ لخفض التوترات والتشجيع على قبول اللاجئين.

الترابط بين الحماية وتوفير سبل العيش

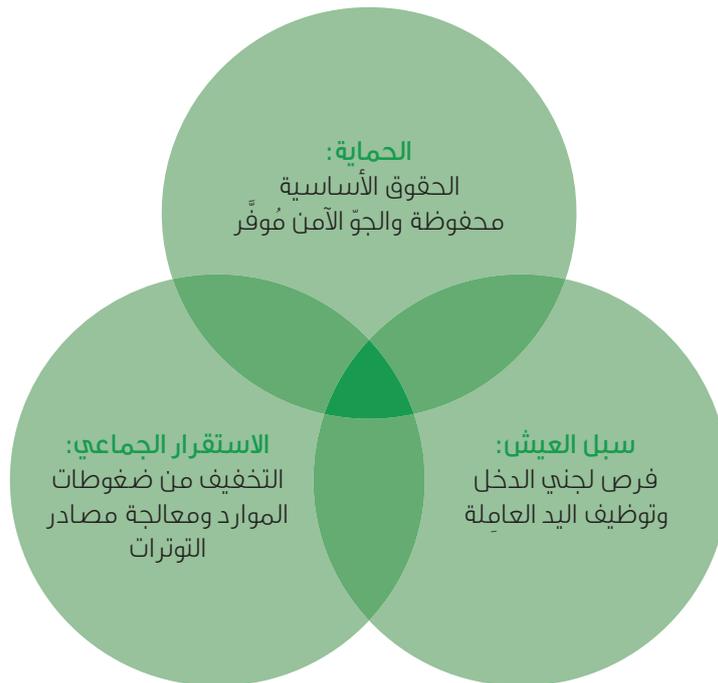
ترتبط الحماية بتوفير سبل العيش ارتباطاً وثيقاً، كما هو مذكور في التعريف الأوسع للـ «الأمن البشري»^٨. ففي سياق النزوح المدني الذي طال أمده، لا يمكن التغاضي عن تعلق نتائج سبل العيش بالحماية الأساسية الموجودة. إنّ عوامل مثل الافتقار إلى الإقامة القانونية لدى ٧٤٪ من السوريين في لبنان^٩، والقيود المفروضة على التنقل عن طريق قرارات حظر التجول بإيعاز من البلديات وإقامة نقاط التفتيش التابعة للجيش، واقتحام المخيمات العشوائية غير الرسمية تحدّ من حركة اللاجئين بشكل كبير، وخاصة الرجال بينهم الذين يحتمل أن يتعرضوا للتوقيف أثناء العملية^{١٠}. فقد وُصفت الزيارات الأخيرة التي قامت بها الأجهزة الأمنية للمخيمات العشوائية غير الرسمية بالمحاولات للتشجيع على العودة، بل قد نظر إليها اللاجئون أيضاً كقيد إضافي على حركة التنقل الحرّة. ولهذه القيود أثرٌ مباشر على قدرة الأسر على

تُسند تحديات توفير الحماية وسبل العيش والاستقرار الاجتماعي والتي يواجهها الأناث المستضعفون في لبنان في غالبية الأحيان إلى الأسباب الجذرية المشتركة نفسها، وأيّ وجه قصور في مجال واحد غالباً ما يؤثر سلباً على المجال الآخر. إنّ التصميم المبتكر للمشاريع بالتوازي مع قطاعات خطة الاستجابة للأزمة في لبنان قد يؤدي إلى ضياع الفرص لمعالجة القضايا الأوسع مثل التوترات المجتمعية وقد يقصر في توفير استجابة مناسبة لاحتياجات المجتمع.

تستضيف منطقتا البقاع وعكار، حيث جرى تنفيذ المشروع الذي رُوّد موجز السياسات هذا بمعلوماته عدداً كبيراً من اللاجئين (٣٦٪ يعيشون في البقاع و٢٥,٨٪ يعيشون في شمال لبنان)^{١١}. ويعمل العديد من هؤلاء اللاجئين ليتمكّنوا من دفع تكاليف الإيجار والرعاية الصحية والاحتياجات اليومية^{١٢}. وتحتضن المحافظتان أعلى نسبة من اللاجئين على المستوى الوطني ممّن لا يملكون إقامة قانونية: ٧١٪ من الأسر اللاجئة في البقاع و٦١٪ من الأسر اللاجئة في عكار لا يمتلك أيّ من أفرادها إقامة قانونية^{١٣}. ويشكّل غياب الوثائق^{١٤} إحدى الثغرات الرئيسية التي تعيق وصول اللاجئين إلى المؤسسات التي تُعنى بالأمن والعدل، ويحدّ من حركتهم وفرصهم لكسب رزقهم، ويرفع من مخاطر احتجازهم.

تشهد جميع أنحاء البلاد توترات اجتماعية عالية، أما الدافع المتصوّر الأول لهذه التوترات فهو التنافس على الأشغال. في البقاع، تعتبر المنافسة على الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية المصدر الرئيسي للتوترات بالنسبة لـ ٩٢٪ من السكان،

الرسم البياني ١: التداخل بين قطاعات الحماية وسبل العيش والاستقرار الاجتماعي



لبرامج الحماية وسبل العيش أن تعالج التهديدات المتقاطعة لحقوق الأناس المستضعفين ورفاهيتهم.

• في سبيل تجنّب المخاطر الأمنية المفروضة على المشاركين السوريين الذين لا يملكون وثائق قانونية، يجب على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تنظم نشاطات على مقربة من المناطق التي يعيش فيها اللاجئون، والتي يسهل الوصول إليها سيراً على الأقدام أو التي لا تتطلب سوى اجتياز مسافة قصيرة في السيارة لبلوغها. ويجب على فريق عمل المشروع أن يظلوا على اطلاع دائم بشأن نقاط التفتيش المؤقتة وأن يندزروا المستفيدين في الوقت المناسب لكي يساعدوهم على تقليص المخاطر.

• يحتاج فريق المنظمات غير الحكومية العامل على مبادرات سبل العيش إلى امتلاك القدرة على التعرف على الحالات التي تستلزم الحماية وإحالتها لضمان أمان وسلامة اللاجئين والأفراد المستضعفين. ويمكن للإحالة إلى المساعدات المتخصصة أكانت الطبية منها أو النفسية والاجتماعية أو القانونية – مثلاً في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أو إلى آليات لتسوية النزاعات وتقديم المشورة القانونية في حال نشوب الخلافات بين أرباب العمل والموظفين – يمكن أن تُدرج في نشاطات سبل العيش عبر توعية فريق العمل على التعرف على الحالة وإيقائه على اطلاع فيما يتعلق بالدعم المتوافر في المنطقة. ومن الآثار الانتشارية لدعم الوصول إلى الحماية استبقاء الأفراد المستضعفين في التدريب وبرامج الدورات التدريبية.

• يجب على المنظمات غير الحكومية أيضاً أن تتعامل مع مخاطر تعريض النساء للضغط أو حتى العنف في الأسرة المرتبطة بغيابهنّ عن المنزل ومشاركتهم في نشاطات لا يفهمها أو يوافق عليها أزواجهنّ بشكل كامل، مثل التدريب على المهارات البسيطة والنقاشات حول القضايا الاجتماعية. فيجب على فريق العمل، على سبيل المثال، أن يشرك الأقارب وأرباب عمل المستفيدين من المشروع بشكلٍ روتينيٍّ عبر دعوة هؤلاء إلى النشاطات والإظهار لهم كيف أنّ البرنامج يدعم النساء والرجال من الخلفيات

جني الدّخل كما على قدرة الرجال على الوصول إلى مواقع إقامة المشروع والاستفادة من التدريب وغيره من أشكال الدعم الأخرى التي توفرها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتعتمد الأسر اللاجئة، كآلية للتكيف، وبشكل متزايد على النساء والأطفال لكسب الرزق إذ قليل هو احتمال تعرّضهما للتوقيف مقارنةً بالرجال البالغين. إضافةً إلى ذلك، لا يستطيع العمّال السوريون الذين لا يحملون وثائق إقامة قانونية أن يتوجّهوا إلى السلطات بسبب الخوف من التوقيف، فيتجنبون تبليغ هذه السلطات عن الانتهاكات لحقوقهم إذا ما برزت، بما فيها الإساءة لهم في مكان العمل.

وتشيع القيود الأمنية في البقاع خاصة حيث يبلغ عدد المخيمات العشوائية غير الرسمية أرقاماً كبيرة وتنتشر نقاط التفتيش على نطاق أوسع نظراً لوجود طرق استراتيجيّة هناك. كما يبدو أنّ عمالة الأطفال أكثر شيوعاً في البقاع نظراً لمجموعة من القيود الأمنية التي تحدّ حركة الرجال وسط غياب المستندات اللازمة وتوافر الأعمال الموسمية للأطفال في قطاع الزراعة.

وفي ظلّ الوضع القانوني غير المستقرّ الذي غالباً ما يجد اللاجئون أنفسهم فيه، يعتمد العديد منهم على أرباب عملهم ليؤمّنوا لهم تصاريح عمل وإقامة. فغالباً ما يكون أرباب العمل على وعي تامّ بضعف عمّالهم وهم يجمعون منهم الرسوم لـ «صالح» تقديم طلبات للحصول على التصاريح. كما قد تؤديّ المواقف التمييزية ومشاعر الفوقية إلى ممارسات استغلالية، لناحية ساعات العمل والإحجام عن الدّفع على حدّ سواء. 18٪ من الرجال السوريين قد أبلغوا عن أحداث إساءة أو استغلال، وأكثر من نصف هذه الأحداث ترتبط بالعمل¹⁸. كما أنّ التوظيف في القطاع غير الرسمي يجردّ العمّال من الحماية الاجتماعية التي يوفرها قانون العمل اللبناني.

تشتمل مشاريع سبل العيش التي تستهدف النساء والرجال اللبنانيين والسوريين على فرصة لمواجهة تحديات محدّدة تتعلق بالحماية من خلال اختيار مكاناً وزماناً خاصّين للنشاطات وإحالة حالات الحماية والمناصرة وإشراك أرباب العمل. يُغطّي القسم أدناه الدروس الرئيسية المستفادة حول كيف يمكن

الجدول 1: دراسة حالة – مركز هوب المجتمعي القائم تحت خيمة

خلال ورشة عمل حول السلام الاجتماعي عقدتها منظمة هوب في بر الياس، أكّد المشاركون أنّهم لا يجدون مكاناً ليلتقوا فيه أو يرحّبوا فيه بالضيوف. كما شكّل الافتقار إلى المساحة تحدياً أيضاً للمنظمات غير الحكومية والتي تُعنى بإقامة النشاطات برفقة المجتمع المحلي. وقد قرّر المشاركون في ورشة العمل أن ينصبوا خيمة كمركز مجتمعي يستضيف اللقاءات والنشاطات ويوفّر المساحة الآمنة لهم لكي يلتقوا. وقد تمّ تيسير استخدام المساحة من قِبَل المنظمة غير الحكومية المسؤولة عن المخيم بغية ضمان أفضل النتائج. وخلال يوم الافتتاح، شكر المشاركون وكرموا جميع جيرانهم اللبنانيين والذين ساعدوهم بادئ الأمر عندما انتقلوا إلى المخيم بعد أن طردوا من الدلمية. ويوفّر المركز المجتمعي الذي يتخذ شكل خيمة بدلاً لأولئك الذين يرغبون في المشاركة بالنشاطات ولكنهم لا يستطيعون أن يغادروا المخيم بسبب افتقارهم إلى وثائق الإقامة. وقد جلبت الخيمة النشاطات إلى المخيم وخففت من مخاطر التعامل مع نقاط التفتيش بالنسبة لبعض سكّانه.

الجدول ٢: دراسة حالة – جلسات التوعية التي قدّمها المرصد اللبناني لحقوق العمّال والموظّفين لأرباب العمل

لقد وجّه الميسّرون الدعوة إلى أرباب العمل من المنية في شمال لبنان لحضور جلسات توعية حول حقوق العمّال نظّمها المرصد اللبناني لحقوق العمّال والموظّفين. عقب جلسات التوعية هذه، تواصل اثنان من أرباب العمل يعملان في قطاع الأغذية والمشروبات مع المرصد ليستفسرا عن كَيْفِيَّة تسجيل موظّفيهما اللبنانيين والسوريين، وقد بلغ عددهم حوالي ٢٠ فرداً. قبل جلسة التوعية، لم تكن لأرباب العمل أدنى معرفة بشأن منافع تسجيل موظّفيهم وهم لم يدركوا بأنّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يفرض على الشركات أن تدفع مساهمات كبيرة للضمان الاجتماعي بمفعول رجعي، والمقصود تلك التي لم تسجّل موظّفيها حين وظّفْتهم. لقد حرص رجلا الأعمال على تجنب خطر دفع مبالغ طائلة وبصورة رجعية وقد تزوّدا بمعلومات حول الخطوات الواجب اتباعها لتسجيل موظّفيهما في صندوق الضمان الاجتماعي.

بالصلاحيات لتنظيم سوق العمل^{٣١}، فقد تم التبليغ عن حالات تفتيش متاجر يملكها سوريون وإغلاقها في زحلة، إضافة إلى عدد من البلديات في جبل لبنان. يمكن للجهات الفاعلة التابعة للمجتمع المدني أن تتشاور مع السلطات المحلية وذلك للنظر في اتخاذ تدابير بديلة لإقفال المؤسسات غير المسجّلة.

• يمكن للبلديات أن تقدّم المشورة حول تسجيل الأعمال القائمة وتوضح المستلزمات لتقديم طلب للحصول على تصاريح عمل للموظّفين غير اللبنانيين، ما سوف يدرّ الدخل لقاء فرض الضرائب ويحمي حقوق العمّال.

• وأخيراً، تبرز الحاجة إلى بذل جهود خاصة لاستهداف الرجال الذين هم أكثر تقييداً من حيث الحركة وأقلّ توافراً من حيث الحضور بحكم وظائفهم. إنّ توفير التدريب والدعم بعد ساعات العمل العادية، أو إقامة المساحات الاجتماعية للرجال لكي يلتقوا ويتفاعلوا بعضهم مع بعض عند حلول المساء، أو توفير خدمات متنقّلة في المناطق حيث الحركة محدودة، كلّها قد تكون خيارات لإشراك الرجال والبالغين الشباب بوجه خاص.

الترابط بين توفير سبل العيش والاستقرار الاجتماعي

إنّ المحرّك الرئيسي للتوترات الاجتماعية هو التنافس المتصوّر على الوظائف، كما في قطاعي الأغذية والمشروبات^{٣٢}، وفي بعض الحالات، التنافس الحقيقي على الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية. في أول سنوات الحرب السورية، «تباطأ النمو الاقتصادي، وتقلصت الاستثمارات الخاصة، واتّسع العجز التجاري، وتراجع قطاعا العقارات والسياحة – وهما القطاعان الأكثر أهمية»^{٣٣}. وعلى الرّغم من أنّ الاقتصاد اللبناني قد شهد بعض التعافي منذ العام ٢٠١٧، لا تكف المجتمعات المضيفة في المناطق الفقيرة تتأثر بشكل غير متواز، كون العديد من السوريين استقروا فيها نظراً للأسعار المتدنية هناك.

وفي حين راحت الحكومة اللبنانية تحاول أن تعالج الانكماش الاقتصادي عبر منع التوظيف لغير اللبنانيين، تحوّلت الأجندة الدولية لاستضافة اللاجئين نحو حثّ اللاجئين على «الاعتماد

المختلفة. إنّ النشاطات التي يُشارك فيها الرجال لزيادة قبولهم لمشاركة النساء أكثر فأكثر وإطلاق حركتهنّ قد تستكمل مثل هذه الجهود.

• يجب على أرباب العمل أن يدركوا المنفعة الاقتصادية لحماية حقوق موظّفيهم. فينبغي النظر إلى تسجيل الموظّفين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كتدبير يحمي أرباب العمل من دفع مبالغ ضخمة بأثر رجعي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مرحلة لاحقة. إنّ منقّذ مبادرات سبل العيش هم في موقع فريد لبناء العلاقات مع أرباب العمل المحتمّلين للمستفيدين من برامج التدريب الخاصة بهم. هؤلاء عليهم أن يسعوا إلى حثّ أرباب العمل على الاهتمام بتسجيل عمّالهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتزويدهم بالإرشادات حول كَيْفِيَّة القيام بذلك.

• يمكن للمنظمات العاملة على مشاريع الحماية وتوفير سبل العيش أن تدعم الموظّفين المتنازعين مع أرباب عملهم. فلقسم الوساطة والتحكيم التابع لوزارة العمل تفويض ألا وهو التوسّط بين الأطراف المتنازعة على أن يحتفظ العمّال بحقّ التواصل مع القسم طلباً للمساعدة. كما يحقّ للموظّفين الذين يعملون بدون عقد مكتوب أو العمّال الأجانب الذين لا يملكون تصاريح عمل أن يطلبوا هم أيضاً الوساطة والتحكيم بما يتوافق مع قانون العمل اللبناني. إنّ قرارات قسم الوساطة والتحكيم ليست ملزمة قانوناً وللموظّفين الخيار بأنّ يرفعوا قضاياهم أمام مجلس التحكيم العمالي والذي يراجع النزاعات خلال فترة شهر من نشوبها. لا يتحمّل العمّال أيّ تكاليف تترتب على المثل أمام مجلس التحكيم العمالي وهم لا يحتاجون لأيّ تمثيل قانوني للقيام بذلك. وأيضاً، يتوافر الدعم غير الرسمي لتسوية النزاعات من خلال وسطاء مجتمعيين مُدرّبين ومنظمات غير حكومية محلية وشخصيات بارزة في المجتمع (أنظر القسم حول الحماية وتوفير الاستقرار الاجتماعي أدناه).

• اتخذت البلديات في مواقع عديدة تدابير ضد الشركات السورية غير المسجّلة على أراضيها، وبالتالي فقد فرضت دورها كجهة فاعلة مهمة لها القدرة على التأثير على سبل عيش اللاجئين. وفي حين أنّ البلديات لا تتمتع قانوناً

تسلط الدروس المستفادة أدناه الضوء على الأمثلة على معالجة مخاوف توفير سبل العيش والاستقرار الاجتماعي المشتركة من خلال تعديل نشاطات المشروع.

• على الرغم من الصعوبات في استقطاب المشاركين اللبنانيين، تحتاج المنظمات غير الحكومية التي تطبق مبادرات سبل العيش أن تضع على سلم أولوياتها إدراج اللبنانيين والاستجابة لمخاوفهم المحددة. فيمكن، على سبيل المثال، التعاطي مع المقاومة الفردية تجاه المشاركة بالتدريب المختلط عبر إقامة نشاطات تهدف إلى بناء الثقة، فيستهل اللقاء بنشاطات تضم مجموعات من الجنسية الواحدة قبل أن يتم الانتقال تدريجياً إلى إدراج المشاركين في نشاطات مشتركة. ويمكن زيادة الاهتمام بالتدريب على التوظيف من خلال تشارك قصص النجاح عن التوظيف بعد المشاركة في النشاطات وتوضيح كيف يستجيب البرنامج مع الاحتياجات المحددة لسوق العمل أمام المشاركين المحتملين.

الجدول ٣: دراسة حالة – استقطاب منظمة هوب للمشاركين المحتملين

عززت منظمة هوب السلام الاجتماعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي مُسلطة الضوء على مواضيع تناولتها في ورشات عملها، وليس على واقع أنها أُجريت في مجموعات مختلطة بين اللبنانيين والسوريين. وقد جذب هذا الواقع الناس من دون استبعاد هؤلاء الذين كانوا ليتدردون في العمل مع الأقران من الجنسيات الأخرى.

• يمكن لمبادرات إحلال الاستقرار الاجتماعي أن تعالج المفاهيم الخاطئة للمنافسة الفعلية في سوق العمل عبر تيسير الحوارات حول مصادر التوتر ودعوة الخبراء المحليين ورجال الأعمال إلى شرح الأسباب الكامنة وراء البطالة، وفرص تأمين سبل العيش المتاحة أمام اللاجئين، والمستويات الفعلية للمساعدات المقدّمة للاجئين، والجوانب الإيجابية لوجود اللاجئين السوريين في سوق العمل.

الجدول ٤: دراسة حالة – طاولات الحوار التي قامت بها منظمة إنترناشونال أترت حول الوظائف والاستقرار الاجتماعي

عقدت منظمة إنترناشونال أترت طاولات حوار حول دور قطاع الأعمال في تعزيز خلق فرص العمل وإحلال الاستقرار الاجتماعي، وقد جمعت معاً أرباب العمل المحليين والمنظمات المحلية التي تطبق مشاريع توفير سبل العيش ودعم اللاجئين. وقد أضاءت الحوارات التي شارك بها عددٌ من أصحاب المصلحة على مجموعة من التصورات حول التحديات القائمة في الأعمال كما على الحاجة لحماية حقوق الموظفين.

على الذات». فتقول منظمة العمل الدولية إن «التوظيف هو أساسي في مراحل إدارة الكارثة والاستجابة لها، كل المراحل؛ وهو حاجة فورية وإنمائية في آن معاً، وبالتالي فهو يستلزم أن يكون خلق الوظائف جزءاً لا يتجزأ من كلا الاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار»^{١٥}. إلا أنّ هذه المبادئ لا تتردد صداها استجابة الحكومة في لبنان، على الرغم من التعهدات التي قطعتها السلطات الوطنية تجاه الجهات المانحة الدولية لتيسير وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل^{١٦}.

يبقى توظيف العمّال السوريين محصوراً إلى حدّ كبير بالقطاع غير الرسمي. ويضطرّ العديدون منهم أن يعملوا في ظروف أقلّ مؤاتة بالمقارنة مع اللبنانيين، وقد استغلّ أرباب العمل الفرصة ليستبدلوا العمّال اللبنانيين بالسوريين والذين يقبلون بأجور أدنى ويعملون لساعات أطول. ممارسات كهذه تغذي العدائية تجاه اللاجئين في العديد من المناطق، خاصةً حيث تندر فرص العمل في مجاليّ البناء والزراعة، فيسعى السوريون عندئذٍ إلى العمل خارج القطاعات التي شغلوا أعمالاً فيها تاريخياً^{١٧}. وأيضاً، فإنّ الظروف المختلفة للعمّال اللبنانيين والسوريين في مكان العمل قد تؤدي إلى توتر في العمل، بالإضافة إلى توترات أوسع بين الأسر والمجتمعات المحلية.

كما أدّت فرص سبل العيش المحدودة باللاجئين السوريين إلى استخدام استراتيجيات تكيف مضرّة، مثل عمالة الأطفال والتسول والزواج المبكر. وغالباً ما يلقي أفراد المجتمع اللبناني اللوم على الاختلافات الثقافية النمطية التي توصل إلى ممارسات مماثلة، ما يعزل اللاجئين أكثر فأكثر عن مجتمعاتهم المضيفة.

تهدف تدخلات سبل العيش والمُموّلة كجزء من الاستجابة للأزمة السورية إلى استهداف كلا المستضعفين سواء من اللبنانيين أو اللاجئين السوريين، إذ غالباً ما تخطط الوكالات لقسم المستفيدين على أساس المناصفة ٥٠٪/٥٠٪ أو وفق المعادلة التالية ٦٠٪/٤٠٪. أمّا من الناحية العملية، فنادرًا ما تتوازن المجموعات كما تم التخطيط له نظراً للصعوبات في استقطاب مشاركين لبنانيين – وتعدّ قلة الاهتمام بالتدريب المقدّم، أو صغر حجم المنح لإطلاق عمليّ ما، أو حتى رفض حضور النشاطات برفقة أقران من الجنسيات الأخرى من بين الأسباب وراء ضعف المشاركة. فيطغى التصوّر بأنّ المساعدات، بما في ذلك المشاريع التي تدعم سبل العيش، تؤوّل إلى اللاجئين فقط على الرأى العام اللبناني، رغم محاولات المنظمات غير الحكومية لإدراج اللبنانيين في التدريب والدورات التدريبية وإطلاق الأعمال الصغيرة. علاوة على ذلك، فإنّ ممارسة تقديم الحوافز المالية للمشاركين في التدريب – إما بصورة مباشرة أو بصورة متخفية على شاكلة تكاليف نقل عالية بشكل غير معقول – قد جذبت المستفيدين والذين هم أكثر اهتماماً بقبض الأجور من تعلّم المهارات. لقد أفادت المنظمات غير الحكومية أن الشباب تدربوا باحتراف فانتقلوا من دورة إلى أخرى بدل أن يحاولوا أن يجدوا عملاً يطبقون فيه المهارات التي تعلموها.

الترباط بين الاستقرار الاجتماعي والحماية

ترتبط التوترات الاجتماعية والمخاوف المتعلقة بالحماية ارتباطاً وثيقاً ويعزز واحدها الآخر تعزيزاً طبيعياً. ففي المناطق التي تشهد فرضاً للتدابير الأمنية، مثل انتشار نقاط التفتيش العسكرية وقيام قوى الأمن بالعمليات وتنفيذها لقرارات حظر التجول، نلاحظ ميلاً إلى زيادة مستويات التوتر الاجتماعي^{١٨}. فتزرع تدابير مماثلة الخوف في أوساط اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حدّ سواء إذ تبرر هذه التدابير نفسها التصورات التي تفيده بأنّ اللاجئين يشكلون تهديداً أمنياً وتؤدي إلى استبعادهم أكثر فأكثر.

فالافتقار إلى المستندات القانونية، وهي مشكلة يواجهها العديد من اللاجئين، يمنعهم من تبليغ المؤسسات التي تُعنى بالأمن والعدل عن أي انتهاكات. في الواقع، يفضل كلا اللبنانيين والسوريين أن يطلبوا المساعدة من الأسرة والأصدقاء والجيران في حال نشوب خلافات (٣,٠٠٪)^{١٩}. غير أنّ الوصول إلى الأصدقاء والجيران يعتمد على الشبكات الاجتماعية للشخص المتضرر أو الأسرة المتضررة. أما بالنسبة للاجئين السوريين، فالتوترات الاجتماعية والتواصل المحدود مع المجتمع المضيف يحدّان من وصولهم إلى قنوات توفّر لهم معالجة مسائل الحماية، وتشمل الآليات غير الرسمية المتعارف عليها بين اللاجئين السوريين المختار^{٢٠}، والشيوخ، والمتقاعدين، ومدراء المدارس، والقادة الروحيين، والشاويش^{٢١} واللجان المختلفة التي تساعد في حل النزاعات^{٢٢}، بل أيضاً المعارف الشخصية والذين يتمتعون برصيد اجتماعي ويمكنهم أن يستخدموا شبكاتهم الخاصة للوصول إلى حل.

توضح الدروس المستفادة أدناه النشاطات التي تدعم نتائج الاستقرار الاجتماعي والحماية في آن واحد.

• يجب على التدخلات لتوفير الحماية والاستقرار الاجتماعي أن تعزز الآليات غير الرسمية القائمة لتسوية النزاعات وتأمين الحماية في سبيل تحسين وصول المستضعفين إلى الأمن والعدل. أما الاعتماد المفرط على الآليات غير الرسمية، مثل الشاويش، وأرباب العمل النافذين، والقادة الروحيين، والأعيان المحليين، فيكاد يقوّض مؤسسات الدولة أكثر فأكثر. وبالتالي، يجب إعلام الجهات الفاعلة غير الرسمية بالمساعدة القانونية المتاحة والخطوات المحددة للتبليغ عن

الحالات إلى الشرطة أو رفع دعوى في المحكمة وتشجيعها على دعم أطراف النزاع أو ضحايا الانتهاكات للوصول إلى النظام الرسمي في الحالات الخطيرة أو حين لا تسفر جهود الوساطة والتحكيم المحلية غير الرسمية عن أي نتائج.

• لمعالجة هذا الخوف من الأجهزة الأمنية وانعدام الثقة بها، يمكن للمنظمات غير الحكومية العاملة على الحماية وتوفير الاستقرار الاجتماعي أن تسهل التواصل بين الأفراد المستضعفين والشرطة (الشرطة البلدية وقوى الأمن الداخلي) أو الجيش أو الأمن العام؛ كما يمكنها أن تخلق مساحة لتوضيح دور الأجهزة وحقوق الأفراد؛ ويمكنها أيضاً أن تشرك الجهات الأمنية الفاعلة في المبادرات التي تطال المجتمع المحلي. قد تحتاج نشاطات مماثلة إلى اتباع نهج مرحلي يبدأ ببناء الثقة مع الشرطة المحلية وفروع الأمن العام ويضمن أنّ اللقاءات بين اللاجئين والسلطات لن تعرّض الأفراد المستضعفين إلى خطر التوقيف. ويمكن للمبادرات التي تسمح للاجئين واللبنانيين المحليين بأن يلتقوا مع السلطات وي طرحوا الأسئلة ويناقشوا هموم الأمنية القائمة أن تشجع السوريين كما اللبنانيين على طلب الحماية الرسمية حين تنتهك حقوقهم. حالياً، يُعدّ السوريون بعيديين كل البعد عن اللجوء إلى الشرطة الوطنية أو الجيش بالمقارنة مع اللبنانيين، لابل يرجح أن يتواصلوا مع الشرطة البلدية على الأغلب. فقد يشكل الافتقار إلى الوثائق القانونية سبباً رئيسياً لتجنب سلطات الدولة، بل قد يُعزى الإحجام عن طلب المساعدة من السلطات أيضاً إلى الثقة الضعيفة بين الجهتين نظراً للضعف التاريخي لبعض المؤسسات، وموروث الخوف من المؤسسات الأمنية الذي يحملها بعض السوريين، إضافة إلى أمثلة عن انتهاكات ضد حقوق الإنسان جرت على يد الجهات الفاعلة الأمنية اللبنانية^{٢٤}.

توصيات للجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في مجال الحماية وتأمين سبل العيش وتوفير الاستقرار الاجتماعي

• تنظيم النشاطات بالقرب من مكان إقامة المستفيدين من المشروع للحدّ من مخاطر الاحتجاز والمضايقة عند نقاط التفتيش الأمنية، ولا سيما في المناطق مثل البقاع الأوسط حيث الإجراءات الأمنية هي أكثر شيوعاً. خلق مساحات للتفاعل الاجتماعي وإعادة تأهيلها والمساعدة في إدارة استخدام هذه المساحات.

الجدول ٥: دراسة حالة – دعم منظمة إنترناشونال ألرت لوسطاء المجتمع المحلي

درّبت منظمة إنترناشونال ألرت قادة محليين على مهارات الوساطة وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والإحالة إلى المساعدة القانونية. وقد تدخل أحد الوسطاء المدربين بنجاح في خلاف نشب بين اللاجئين السوريين حول استخدام خزانات المياه. فساعد على حلّ سوء التفاهم بشأن استخدام خزان المياه الذي يشكو من خلل والذي راح يتسبب بنقص في الإمداد بالمياه في مخيم عشوائي غير رسمي للاجئين، وهو اتصل بمنظمة إنسانية طالباً منها تركيب خزانات إضافية.

الجدول ٦: دراسة حالة – إشراك منظمة هوب للأجهزة الأمنية

كجزء من مبادرة تدور حول السلام الاجتماعي قامت بها منظمة هوب، وضعت مجموعة من المشاركين في ورشة عمل حول السلام الاجتماعي مبادرة دعتهما «مونة السلام» إشارة إلى أهمية السلام بحيث أنه غذاء. وقد حضر هؤلاء مرابطي الزيتون ووزعوها على جيرانهم من لاجئين ومجتمعات مضيقة. وكان واحد من المشاركين اللبنانيين على صلة بمكتب الأمن العام في المنطقة وقد قرر أن يزور رئيس المكتب هناك. وقد جاءت الزيارة إيجابية للغاية إذ استثمرت تلك العلاقة الشخصية لبناء الثقة، خاصة بين اللاجئين ومكتب الأمن العام. وزارت المجموعة أيضاً أربعة مختير، وقد ساعد واحد منهم مشاركة في وقت لاحق على إنجاز أوراق إقامتها مجاناً.

- إشراك أرباب العمل، كجزء من برامج توفير سبل العيش والحماية، ونشر الوعي بينهم حول المنافع الاقتصادية لحماية الموظفين، بما في ذلك توفير الضمان الاجتماعي لهم. إقامة صلة الوصل بين المستفيدين من برامج التوظيف وأرباب العمل الذين يلتزمون بالتوظيف العادل والمعاملة العادلة بين الموظفين.
- دعم الموظفين في المطالبة بحقوقهم في حالات الاستغلال أو الإساءة أو الإحجام عن الدفع. إحالة الحالات إلى آليات حل النزاعات المتاحة، بما يشمل الوسطاء المجتمعيين والخدمات التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية كالمعلومات والمشورة والمساعدة القانونية التي يوفرها المجلس النرويجي للاجئين.
- إدراج وحدات حول العمل الكريم وقانون العمل اللبناني ضمن مناهج التدريب الخاصة بأصحاب المشاريع والبرامج التي تدعم توسيع الأعمال.
- دعوة وزارة العمل إلى توفير «إعفاء ضريبي» للشركات الناشئة إذا ما قامت هذه بتسجيل جميع الموظفين. ودعوة البلديات إلى مشاركة المعلومات بانتظام مع أصحاب المشاريع المحليين حول الإجراءات المعتمدة لتسجيل الموظفين وإحالة الموظفين الذين تعرّضوا للاستغلال والإساءة إلى المنظمات غير الحكومية التي توفر المشورة القانونية أو الدعم في حل النزاعات.
- مضاعفة الجهود لتصميم برامج سبل العيش وفق احتياجات سوق العمل وتعزيز الفرص المتاحة أمام اللبنانيين لضمان استفادتهم هم أيضاً من مثل هذه التدخلات. استخدام موظفين ومتطوعين لبنانيين للتواصل مع المشاركين اللبنانيين والترويج لقصص النجاح في مجالي التوظيف وإطلاق الأعمال.
- الجمع بين التمكين الاقتصادي للنساء وإشراك أسرهن وتوعيتهن. شرح الغرض من برامج سبل العيش والفائدة منها لجميع أفراد الأسرة وإشراكهم في المبادرات المحلية لتسليط الضوء على القيمة المضافة للمشاركة.
- الكف عن إعطاء حوافز مالية لقاء المشاركة في التدريب. تقديم التجهيزات لإطلاق عمل على أساس الكفاءة.
- دعم التشبيك الاجتماعي ومعالجة المفاهيم الخاطئة كجزء من أي برنامج. إن نشر التوعية حول حقوق اللاجئين وتسهيل التواصل والحوارات التي تتناول مصادر التوترات الاجتماعية، كلّها عوامل تخلق المزيد من القبول للاجئين والفهم لسبل المساعدة. تدريب الأشخاص الذين يستطيعون أن يعززوا العلاقات ضمن المجتمع المحلي. بناء علاقات قوية للربط بين اللاجئين والشخصيات الرئيسية في المجتمع المحلي وخاصة ممثلي الأجهزة الأمنية.
- دعم الآليات المحلية القائمة لحل النزاعات عن طريق الوساطة وضمان أن يعرف الوسطاء المجتمعيون في أي معاً كيف يحيلون الحالات إلى النظام الرسمي. إن فهم الطرق غير الرسمية لتسوية النزاعات هو أمر ضروري لدعم الجهات الفاعلة الصحيحة بفضل الموارد المتاحة^{٢٥} والتي توفر التوجيه ذات الصلة للمنظمات غير الحكومية. يجب اختيار أفراد المجتمع المحلي الناشطين ممن يتمتعون بالمعرفة والالتزام ورأس المال الاجتماعي بعناية ويجب تزويدهم بالتدريب والتوجيه بشأن الوساطة والتحكيم والإحالة إلى المساعدة القانونية والتحكيم كطرف ثالث وتوفير الخدمات الأساسية.
- تعزيز الجهود لإدراج الرجال في برامج الحماية وتوفير سبل العيش وإحلال الاستقرار الاجتماعي، نظراً لكون حركة هؤلاء أكثر تقييداً وتواجههم أقل بسبب وظائفهم. تنظيم نشاطات خارج ساعات العمل العادية على مقربة من أماكن سكنهم وتحديد وسائل التسلية التي تتيح التواصل معهم مثل تنظيم دورات للعبة الطاولة لجذب انتباههم وبناء الثقة معهم.
- الإقرار بأن الرجال هم أيضاً مستضعفون وعرضة للتأثر بالأزمة التي طال أمدها، وبأن فرصهم محدودة للتعبير عن أحوالهم وصعوباتهم ومخاوفهم. خلق مساحات آمنة للرجال لمناقشة إحباطاتهم، وإذا لزم الأمر، توفير التدريب على المهارات الحياتية والتواصل للرجال والنساء. الابتعاد عن المفاهيم السائدة القائلة بأن الرجال كلهم مرتكبون للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي –

وخاصة في برامج الحماية وتوفير سبل العيش التي تتوجه على الأغلب للنساء وتزويد الرجال والفتيان/إحالتهم إلى الخدمات، على غرار النساء والفتيات اللواتي هنّ ضحايا للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

التعليقات الختامية

١ تشمل خطة الاستجابة عشرة فصول تتناول عشرة قطاعات: المساعدة الأساسية، التعليم، الطاقة، الأمن الغذائي والزراعة، الصحة، سبل العيش، الحماية، المأوى، الاستقرار الاجتماعي، المياه. أنظر حكومة لبنان والأمم المتحدة، خطة الاستجابة للأزمة في لبنان ٢٠١٧-٢٠٢٠ (جرى تحديث ٢٠١٨). بيروت: حكومة لبنان، ٢٠١٨.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/LCRP2018_EN_Full_180122.pdf

٢ بوابة العمليات: أوضاع اللاجئين، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)
<https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71>, accessed 30 June 2018

وتمّ الدخول إلى الموقع في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٨

٣ كانت نسبة هؤلاء الذين يعملون في العام ٢٠١٧ على الشكل التالي: ٩٧,٩٪ من الرجال السوريين في البقاع و٤٣,٤٪ في عكار و١٠,٣٪ من النساء السوريات في البقاع و٨,٤٪ في عكار. أنظر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة العالمي للأغذية، وتقدير مدى استضعاف اللاجئين السوريين في لبنان في العام ٢٠١٧ (VASYR-٢٠١٧)/بيروت، اليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبرنامج العالمي للأغذية، ٢٠١٧، الصفحة ١٢٠.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/VASYR%202017_compressed.pdf

٤ (VASYR-٢٠١٧)، الصفحة ١١٢.

٥ إ. سلافوفا، العدل من أجل تحقيق الاستقرار: معالجة تأثير النزوح الجماعي على النظام القضائي في لبنان، لندن: منظمة إنترناشونال ألرت، ٢٠١٧.
https://www.international-alert.org/sites/default/files/Lebanon_JusticeForStability_EN_2017.pdf

٦ المجموعة العاملة على الاستقرار الاجتماعي، وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، بيروت، استطلاع ARK، الموجة ٢، آب/أغسطس-أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
<https://data2.unhcr.org/es/documents/download/60885>

٧ استطلاع ARK، الموجة ٢ بالمقارنة مع الموجة ١، مجموعة ARK، DMCC، منظمة الأمم المتحدة للتنمية UNDP في لبنان، استطلاع عن التصورات المنتظمة حول التوترات الاجتماعية في جميع أنحاء لبنان، الموجة ١: تقرير سردي، آب/أغسطس ٢٠١٧ -
<https://data2.unhcr.org/en/documents/download/60272>

٨ صندوق الأمم المتحدة الاستمائي للأمن البشري،
<https://www.un.org/humansecurity/what-is-human-security/>

٩ اليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبرنامج العالمي للأغذية، ٢٠١٧، مرجع سابق، الصفحة ١٣.

١٠ لقد كشف VASYR-٢٠١٧ أنّ الأسر التي على رأسها ذكر قد عانت من انعدام الأمن في الأشهر الثلاثة الماضية، ١٣٪ منهم أفادوا بأنهم تعرّضوا للتوقيف بالمقارنة مع ١٪ من الأسر التي على رأسها امرأة. أنظر: المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

١١ تقدير مستويات الاستضعاف لدى اللاجئين السوريين من الرجال في لبنان: التحقيق في ثغرات الحماية والاحتياجات والاستجابات الخاصة باللاجئين السوريين من الرجال غير المتزوجين والعاملين في لبنان، لجنة الإنقاذ الدولية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.
<https://www.rescue.org/report/vulnerability-assessment-syrian-refugee-men-lebanon>

• تشارك قصص النجاح حول خلق فرص العمل والمساهمة الإيجابية للاجئين في المجتمع المحلي بهدف المساعدة على دعوة الأشخاص للانضمام إلى النشاطات والتصدي للأحكام المسبقة على اللاجئين.

١٢ أنظر ل. أيوب، البلديات اللبنانية: تنظيم وجود اللاجئين هو "اختصاصنا"، المفكرة القانونية، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧،
<http://www.legal-agenda.com/en/article.php?id=3689>

١٣ ك. المفتي، ظروف العمل والمعايير الدنيا للعمال اللبنانيين وغير اللبنانيين ضمن القوى العاملة غير الرسمية في قطاع خدمات الأغذية والمشروبات في البقاع الأوسط وعكار والمنية: منظمة إنترناشونال ألرت، آب/أغسطس ٢٠١٨

١٤ س. مصري وإ. سرور، تقدير تأثير اللاجئين السوريين في لبنان وملفّ التوظيف الخاص بهم، بيروت: المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية الخاص بالدول العربية، ٢٠١٤، الصفحة ٩،
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf

المرجع نفسه، الصفحة ٤٣

١٥ في مؤتمر عُقد في لندن في العام ٢٠١٦، التزمت الحكومة اللبنانية بـ "تسهيل وصول السوريين إلى سوق العمل في قطاعات محددة حيث لا ينافسون اللبنانيين بشكل مباشر". أنظر بيان لبنان المرفوع في مؤتمر دعم سوريا والمنطقة، لندن: ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦.

[http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC/RD\(2016\)7/RD2&docLanguage=En](http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC/RD(2016)7/RD2&docLanguage=En)

١٦ لقد عمل المواطنون السوريون تقليدياً في قطاعي البناء والزراعة في لبنان، ويبقى هذان القطاعان، إلى جانب خدمات التنظيف، القطاعين الوحيدتين اللذين تعترف بهما الحكومة كقطاعات لا يشكل فيها العمال الأجانب منافسة مباشرة مع اللبنانيين. أنظر: المرجع نفسه.

١٧ استطلاع ARK: استطلاع منتظم حول التوترات الاجتماعية في جميع أنحاء لبنان، الموجة ٣، شباط/فبراير ٢٠١٨،
<https://data2.unhcr.org/en/documents/download/64953>

استطلاع ARK، الموجة ٢.

١٨ المختار هو مسؤول محلي يتم انتخابه ليوكّل بإصدار الوثائق المطلوبة للهويات وجوازات السفر، كما للاضطلاع بمجموعة من الأدوار غير الرسمية بما فيها الوساطة.

١٩ الشاويش هو زعيم محلي وسط المجتمع المحلي للاجئين السوريين، وغالباً ما يكون الرئيس غير الرسمي للمخيم العشوائي، وهو على تنسيق دائم مع الجهات الفاعلة الإنسانية والسلطات. لمنقشة نقدية حول دور الشاويش، أنظر م. أبو خير، شاويش المخيمات السورية: رجل ذو سلطة وفن يتحكم بأوضاع اللاجئين، بناء السلام في لبنان، العدد ٢، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

<http://www.lb.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Governance/Publications/PEACE%20BUILDING%2012th%20web%20p12.pdf>

٢٠ إ. صادق ون. عازار، آليات تسوية النزاعات التقليدية: دور وجوه المجتمع المختلفة، ورقة الأصوات السورية، العدد ٢، بيت السلام HoPE، ٢٠١٨،
<https://drive.google.com/file/d/0BxUrRMgGftNIanVvclBKSFBYanM/view>

٢١ أنظر إ. كابر، وم. يونس، وم. أي. ياغي، الأزمة والضبط: الأمن الهجين (غير) الرسمي في لبنان: دعم لبنان، تموز/يوليو ٢٠١٦،
https://www.international-alert.org/sites/default/files/Lebanon_LocalSecuritySyrianRefugees_Report_EN_2016.pdf

٢٢ ARK، استطلاعات عن التصورات المنتظمة حول التوترات الاجتماعية في جميع أنحاء لبنان، الموجة ١، ARK، آب/أغسطس ٢٠١٧،
<https://data2.unhcr.org/en/documents/download/60272>

٢٣ أنظر ما بين بين: العدل غير الرسمي على التقاطع بين الوساطة والتحكيم والإحالة، لندن: منظمة إنترناشونال ألرت، ٢٠١٨؛ وإ. صادق ون. عازار، مرجع سابق، ٢٠١٨.

أُجزّت هذه الوثيقة بفضل المساعدة المالية التي قدّمها البرنامج الأوروبي للتنمية والحماية لدعم لبنان والأردن والعراق، والذي يدعمه كل من جمهورية التشيك، والدانمارك، والمديرية العامة للتنمية والتعاون التابعة للمفوضية الأوروبية، وإيرلندا، وهولندا، والنرويج، وسويسرا، والمملكة المتحدة. تتحمّل منظمة إنترناشونال ألرت وشركاؤها في الاتحاد ودهما كامل المسؤولية عن محتويات هذه الوثيقة التي لا يجوز أن يُنظر إليها، وتحت أي ظرف كان، على أنها تعبر عن موقف البرنامج الأوروبي للتنمية والحماية.

كتابة: إيلينا سلافوفا
 ترجمة: منال مفرج
 مراجعة النسخة العربية: يارا الموسوي
 تصميم: مارك رشدان